سورية: دور الدولة الاقتصادي بين المناكفات وإعادة الهيكلة

■ عامر نعيم الياس

يقول الفيلسوف الفرنسي بول فاليري (١٨٧١–١٩٤٥) «إذا كانت الدولة قوية فإنها تسحقنا، وإذا ضعفت فإننا نفنى». هذا القول يصح على مجمل الجوانب والمستويات التي تشكل مثار جدل بين مكونات ونخب المجتمع، وبالأخص يمكن توجيهه بالاقتصاد، في ظل الجدل العالمي القائم حول هذا الأمر والمستمر منذ قرنين، فكيف يمكن إعادة صياغة هذا الدور في البلاد التي لا تزال تعيش تحت الحصار، ولا تزال في حالة حرب، وبعض أراضيها تخضع لاحتلالات مباشرة كسورية.

بداية، يجب العودة إلى الكلاسيكيات والمفاهيم الأساسية التي تعرّف الدولة، خاصةً في دول العالم الثالث التي يبدو فيها هذا المفهوم مشوّشاً إلى درجة الفصل الكامل بين الدولة من جهة، والشعب بعمومه، سواء طبقة عاملة أم نخبٍ اقتصادية، من جهةٍ أخرى. فالدولة بالتعريف هي «مجموعة من البشر (الشعب) يعيشون ضمن إقليم جغرافي محدّد، وتنظّم حياتهم سلطة ونظام دستوري موحد» وعليه، فإن الشعب يحضر كأساسٍ في كيان وجوهر الدولة، وليس مكوناً منفصلاً عن الدولة باعتبارها جهازاً حكومياً طاغياً يتحرك بشكلٍ مستقل عن الشعب والقوى الاقتصادية.

النقاشات تدور حول إمكانية التعافي الاقتصادي بعيداً عن القضايا الهيكلية التي تمس أسس النموذج الاقتصادي الاجتماعي

قضية الدور الاقتصادي للدولة، التي ظلّ الجدل بشأنها مستمراً منذ ما يزيد على القرنين من الزمن، بين مؤيدٍ مؤكد على أن للدولة دوراً في الاقتصاد لا يستطيع أحد أن يحلّ محلّه، كشرطٍ لتفادي الاختلالات وتحقيق الاستقرار والنمو وضمان التوزيع العادل للموارد والناتج المحلي والدخل، وبين معارض يرى بأن السوق بآلياته قادر على تحقيق النتائج نفسها دونما حاجة للدولة، التي يجب ألا يزيد دورها على توفير الشروط المناسبة والمناخ الملائم لعمل آليات السوق على النحو المطلوب. وهنا يمكن العودة في الإطار العام لتصوير الصراع الاقتصادي واختزاله في الحديث عن الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، والذي انتهى بانهيار الاتحاد السوفييتي. هذا الصراع الذي طغت فيه الاعتبارات الإيديولوجية على الاعتبارات البراغماتية بشكله العام، وكان جزءاً من توجيه الصراع والروايات والصورة التي وصلتنا من هذا الصراع على أنه معركة بين نموذجَين اقتصاديَين، خسر أحدهما المعركة، وبالتالي لا يمكن العودة إلى الوراء ويجب شطب أي فكرة تتحدّث عن دور الدولة في الاقتصاد باعتبارها فكرةً خسرت المواجهة، حيث يتم إسقاط ما جرى في القرن العشرين في عزّ المواجهة بين الشيوعية والرأسمالية المطلقة، فقد شهد القرن العشرون تغييراً كبيراً في دور الدولة في النظم الرأسمالية تحديداً، حيث أدى الخوف من انتشار الشيوعية إلى التوسّع في البرامج والسياسات الاجتماعية التي تعظّم دور الدولة وتقيّد من حرية رأس المال مثل مجانية التعليم والرعاية الصحية، وقوانين التأمينات وحماية حقوق العاملين، والضرائب التصاعدية التي تشكل نوعاً من التوازن لضبط الفروقات الاجتماعية بين الأغلبية الشعبية السائدة. فضلاً عن دور الدولة المركزي إدارياً ولجهة الملكية في مشروعات البنية التحتية الأساسية، وفي تنظيم النشاط الاقتصادي. وهو ما أنتج توافقاً واسعاً على أن يشمل دور الدولة ما يعتبر مصالح عامة ليس فيها ما يجذب الاستثمار الخاص، مثل الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، والبنية الأساسية، وإدارة الثروات العامة والموارد الطبيعية، وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والقواعد والمؤسسات المعنية بأساسيات الإدارة الاقتصادية كالنقد، والخدمات المالية، والجمارك، وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، والمواصفات والمقاييس، وجمع ونشر الإحصائيات والبيانات، وفرض الضرائب والرسوم وتحصيلها لتمويل واجبات الدولة ولتحقيق التوازن الاجتماعي.

فيما يخص سورية وفي ظل الجدل المستمر في الشكل عن العلاقة بين الحكومة والاقتصاديين، لكنه في المضمون يمسّ الدولة في أساسيات دورها، يمكن ذكر مجموعة من العوامل تجعل من دور الدولة في الاقتصاد أمّراً لا يمكن طرحه على بساط البحث بالطريقة التي يجري طرحها الآن:

العامل الأول: سورية دولة تخوض صراعاً مع احتلالات مباشرة على أراضيها، في الجولان، وشمال غرب البلاد، وشمال شرقها، وكل دولة في العالم عندما تكون في حالة حرب تلجأ إلى تعظيم دور الدولة الاقتصادي لتمويل الجهد الحربي، ولتحصين الاقتصاد في مواجهة الضغوط، وتأمين الحدّ الأدنى من التقديمات الاجتماعية التي لا تستطيع الدولة تمويل المجهود الحربي وتمويل مثل هذه التقديمات إلا عبر تركيز السيطرة على مرافق اقتصادية معينة.

العامل الثاني: لم تكن سورية يوماً من الدول العربية التي تملك موارد طبيعية فائضة عن الحاجة، بل كانت الدولة تاريخياً مجبرة على إدارة الموارد الطبيعية، في ظل كونها من الدول التي تملك أعلى معدل نمو سكاني طبيعي في المنطقة في مرحلة ما قبل عام ٢٠١١، وفي المرحلة التي نعيشها بعد الحرب التي شنّت على البلاد بعد عام ٢٠١١، وتمركز الاحتلال الأميركي وميليشيا قسد في روح سورية زراعياً ونفطياً، انتقلت البلاد من إدارة الموارد الطبيعية التي تحقق لها الاكتفاء الذاتي، إلى استيراد كل ما تحتاجه البلاد، وهذا أمر يحتّم أن يكون للدولة السورية دورٌ في إدارة الاقتصاد لضمان توزيع وتوجيه العائد الاقتصادي بما يخدم نمو الاقتصاد بمعدلات تستجيب لضغط النمو السكاني.

العامل الثالث: تراتبية العناوين العريضة التي تواجه بخصوصيتها سورية كدولة من العقوبات الأميركية الأوروبية الضاغطة، والحصار المفروض على البلاد، وصولاً إلى ملف إعادة الإعمار في البلاد في مرحلة ما بعد الحرب، والنقاشات التي تدور والتساؤلات التي تحكم إدارة ملف من هذا النوع من حيث الشكل والمضمون والأولويات.

العامل الرابع: يتجلى بالمشترك أو السمة المميزة لاستثمارات القطاع الخاص التي تبحث عن الربح السريع في الأساس، وبالتالي حتمية دور الدولة في الاستثمار طويل المدى في المشاريع التي تحافظ على الأمان الاجتماعي على مختلف المستويات.

ما سبق يؤكد مركزية دور الدولة عبر القطاع العام في الاقتصاد، لكن النقاشات الدائرة حالياً لا تزال تدور حول شروط وإمكانية التعافي الاقتصادي على المدى القصير دون تخصيص مساحة كافية للحديث عن القضايا الهيكلية التي تمسّ أسس النموذج الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي النقاش حول السياسات الاقتصادية يبدو محصوراً في إدارة السياسة المالية لاحتواء العجز والسياسة النقدية لضبط سعر الصرف والسيطرة على التضخم، مع توجه القطاع الخاص لتعويم أولوية تشجيع الإعفاءات الضريبية والتأكيد على أهمية ومركزية توفير حوامل الطاقة بأسعار رخيصة، وهي مطالب محقة على جانبٍ كبير من الأهمية، لكنها لا تناقش جوهر المشكلة، حيث إنه من الواضح ترك الأمور لـلإدارة الحكومية التي دخلت في مناكفات بين الطاقم الحكومي المسؤول عن السياسات المالية والاقتصادية وبين الاقتصاديين أنفسهم، وهذا يجعل الجميع يدور في حلقٍ مفرغة.

السياسات قصيرة المدى والعمل على معالجة المشاكل الطارئة اقتصادياً وابتكار الحلول التي تناسب المشاكل الناشئة على أرض الواقع، ليست أمراً خاطئاً، وهي في الحالة السورية مطلوبة، لكن الواجب، في الدول التي عاشت ولا تزال تعيش حرباً كونيةً عليها، إعادة تعريف وتحديد دور الدولة الاقتصادي كجزء لا يتجزأ من عملية إعادة تصميم نموذج التنمية كلّه.

لا سبيل للحديث عن دور الدولة الاقتصادي في سورية من دون معالجة أزمة موازنة الدولة في شق العجز الكبير، وفي عملية إعادة هيكلة الإنفاق العام ذاته، وهو أمر لا يستند على توصيات اقتصادية بل يعني إعادة صياغة وبناء التحالف السياسي الاجتماعي الذي يعد بمنزلة الرافعة الأساس، على المدى الطويل، للاستقرار وإطلاق عجلتي التنمية وإعادة الإعمار.

الإصلاحات الضريبية في مواجهة العجز التقني!

بين مخاوف قطاع الأعمال وإصرار المالية ما مستقبل الاقتصاد في ظل الربط الإلكتروني في سورية؟

■ بارعة جمعة

بشكل مباشر، ودون النظر له أو السؤال عنه تم إعلان مبدأ الربط الإلكتروني، كوسيلة لضبط معايير العمل لدى التجار والصناعيين، ممن اعتادوا العمل ضمن أسس متنوعة، تختلف باختلاف ظروف كل منهم، سواء من حيث طبيعة السلعة المعمول بها أو مناخ العمل المحيط بهم، ليغدو التهرب الضريبي عنوان الأكثرية منهم، تحت حججٍ ومبررات عدة، وفي الوقت الذي أكد بعضهم أن كلفة التهرب أكبر من الالتزام، لا تزال فكرة الربط الإلكتروني للفعاليات التجارية مع وزارة المالية تثير هواجس ومخاوف كثيرة لمعظمهم، ولاسيّما أن بعضهم فضّل التوقف عن العمل مقابل الخوض في غمار هذه التجربة غير محسوبة النتائج والعواقب، ليبقى السؤال اليوم: ما الأسس والمعايير الواجب توافرها لتحقيق عملية الربط المثلى التي تضمن حق التاجر والدولة؟ وما مبررات مخاوف التجار والصناعيين أمام اعتماد برنامج الربط بصفته الحل الوحيد للمالية؟

مشروع حكومي

مسألة ملحة بل باتت ضرورة بنظر الحكومة، لمواكبة مسيرة التطور الحاصل في قطاعات العمل كافة، ولا سيما التجارية منها، التي ما زالت تعتمد مبدأ الفاتورة الورقية في تسجيل كل مدخلات ومخرجات مشاريعها، التي اتسمت بالسعي للربح دوماً، هنا يبرز حق الدولة، في العمل على رفد الخزينة العامة للدولة بالضرائب التي من الواجب أن يتم تحصيلها من التاجر والصناعي كما هو حال الموظف الأكثر تحملاً لها، لكن ما الذي يدفع قطاع الأعمال للتهرب ضريبياً؟

تساؤل جمع الكثير من التناقضات من مبدأ عمل التحصيل وصولاً لوضع قوانين وتشريعات لا تتناسب مع واقع التبدلات السريعة بسعر الصرف والتضخم الذي لحق كل أنشطة المجتمع، بالتالي بات تقدير الربح مقابل النفقات أمراً صعباً للغاية وغير مُنصف أيضاً.

إلا أنه والحق يُقال فإنّ مشروع الربط الإلكتروني بات ضرورة ومهم جداً، إلا أن الحرب أخرت العمل به لدى الدولة برأي التاجر عاصم أحمد من طرطوس، الذي وصف قرار العمل به بالممتاز لجهة تحقيق العدالة الضريبية من جهة ولتبيانها بشكل واضح لدى الجميع دون استثناء، كما أن منافع الربط أكبر بكثير من المخاوف منه برأيه، لكونه يستهدف بالدرجة الأولى الفواتير الوهمية، ولتحقيق الشفافية، عدا أن الإيرادات الضريبية تمثل دوراً تنموياً مهماً، كما تعتبر مصدراً أساسياً لتمويل المشاريع الخدمية والتنموية أيضاً، ويخفف عبء المعاملات والروتين الملل ويمنع أي شكل من أشكال التعسف كما يضبط مسألة التلاعب والتستر التجاري.

يجب أن يكون عاماً

هنا تبرز لدينا جهود الإدارة الضريبية في منظومة الفوترة الإلكترونية، سواء من الأفراد أو الجهات، وتأثير الفوترة الإلكتروني على الاقتصاد والوطن برأي أحمد، ولكي ينجح الربط الإلكتروني لابد أن يكون عاماً على جميع المستويات وبكل الاتجاهات برأيه، بدءاً من الورشة الصغيرة تحت الدرج وانتهاء بأكبر المصانع، بحيث يشكل نظاماً متكاملاً عادلاً يشمل كل المستويات، وإلا فستكون النتائج كارثية ومشوهة.

محمد الحلاق

مجدي الجاموس

إجراءات رسمية

هي خطوات لابد منها، وتتطلب متابعة من الدولة بشكل رئيس، ممثلة بوزارة المالية وأجهزتها التنفيذية، لوقف آفة التهريب والقضاء عليه وفق رؤية أحمد، متسائلاً.. كيف لي أنا كمستورد أن أنافس من يبيع المادة ذاتها تهريباً ودون ربط إلكتروني؟

إلى جانب العمل من قبل المالية على تطهير كل الدوائر من الفاسدين، ومن ثم الشروع بتطبيق القوانين بالشكل الأمثل، فالتاجر لا يعارض مبدأ الضريبية، شرط أن تنعكس هذه المبالغ المدفوعة خدمات وأن تكون عادلة تشمل الجميع.

كل ما سبق يفرض علينا التنبه والحذر في أثناء نشر ثقافة الربط الإلكتروني بهدوء برأي التاجر عاصم أحمد، لكون البيئة الحالية متهربة ضريبياً بامتياز، إضافة لتهيئة البيئة الخصبة لها ومراعاة التوقيت الصحيح والمناسب ودراسة الظروف والتعقيدات، ومتابعة التطبيق وتلافي العثرات، بما فيها الاحتكار، بالمقابل عدم تجاهل المالية القانون الأساسي الذي يقول: «الضرائب مقابل الخدمات»، لكون تعارض المعنى يحول الضريبة إلى جباية أو أتاوات، هنا يعود أحمد للمطالبة مجدداً بحلول أخرى بعيداً عن مفهوم الضريبة فقط، التي لن تفيد إلا قليلاً برأيه، عدا وجود حلول اقتصادية أكثر جدوى من فكر الجباية، كما أنه من الخطورة بمكان أن يكون مصدر دخل الدولة الوحيد والدخل القومي هو تنمية جباية الضرائب على حساب تنمية الإنتاج، والوقوف عند هواجس الشرائح التي رفضت مبدأ الربط– وهي محقة بذلك– نتيجة سوء التوقيت وغياب العدالة برأي أحمد، أمر ضروري، وذلك باعتماد أسلوب الترغيب لا الترهيب في تطبيق أي قرار، إلى جانب حوافز وعروض مشجعة له.

أمر واقع

ليس من الصحيح بمكان ما إنكار المشكلة، فالاعتراف بها يشكل نصف الحل، ولكي نكون منطقيين وعقلانيين، يجب علينا القول إن لدينا تهرباً ضريبياً وفق رؤية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، الذي قدم توصيفاً دقيقاً لمشاكل قطاع الأعمال من تطبيق آلية الربط الإلكتروني، والتي أدت بالبعض منهم لتقديم طلبات إيقاف العمل ريثما تتضح الصورة لهم على حد تعبيره.

كل هذه النتائج تتبع أسباباً كثيرة، تصدرها القوانين والتشريعات التي باتت لا تتناغم مع النظام المعمول به في ثقافة تحصيل الضريبة، لكونه لا يزال قيد الدراسة وغير مقبول العمل به حالياً برأي الحلاق.

نعم الإشكاليات كثيرة، من آلية التسعير من حيث صياغة شروطها وظروفها وتحديد أصحاب المهنة الواحدة، فمثلاً تم تطبيق آلية الربط على الصّاغة، في وقت نجد البعض منهم يعمل بمهنة والبعض الآخر لا يفقه شيئاً بها، إذا كيف لنا أن نحدد السعر لكليهما؟ يتساءل الحلاق..

لنذهب قليلاً إلى موضوع الشؤون الاجتماعية، أي موظف– مهما كان دخله– له سقف راتب محدد، يتم دفع التأمينات والضريبة منه بمعدل ٢٤+١٨ بالمئة ضريبة رواتب، على حين يتم حساب الأمر بالتقاعد وفق السقف المحدد للراتب، وهي إشكالية أخرى برأيه، أما إن تحدثنا عن هوامش الربحية، فكيف لفعالية اقتصادية أن تعمل ضمن هذه الهوامش ومعايير موضوعة لكن لا يمكن تحقيقها؟!

رسم الخطط

ويضيف الحلاق شارحاً أهمية وضوح الخطة «الجميع اليوم ينتقد خطط (التموين)، لكن هل من أحد قادر اليوم العمل ضمن مخطط له بداية ونهاية باستخدام مهنيته ومهاراته ويخرج رابحاً بالنهاية؟».

لنعد إلى الخلف قليلاً.. على صعيد الصّاغة المطّالبين بالربط الإلكتروني، معظمهم يحمل الضريبة للزبون، لكن السؤال اليوم برأي الحلاق.. هل خرج مسؤول وقال: سنفتح صفحة جديدة بالعمل؟!

مشكلتنا اليوم أننا نعيش المجهول، ولا ندري ما خط العمل والسير الذي ينبغي أن نتبعه، ما جعل خيار بعض الفعاليات من الصّاغة التوقف عن العمل لحين بيان الوضع، أما الصناعيون فهم باقون، والأغلبية منهم إما تعمل بالحد الأدنى وإما بالعجز وفق رواية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، على حين نجد أن التاجر الأكثر استمرارية بالبيع والشراء، إلا أنه يعاني أيضاً استنزافاً ونفقات وأعباء كبيرة.

مبررات التخوّف

كل ذلك لا يُلغي فكرة أن الضريبة حق وواجب للدولة، كما تقول نحن – والحديث لمحمد الحلاق– البدايات الصحيحة تقود إلى النهايات الصحيحة، ضمن تشريعات واضحة، أغلى المستوردات اليوم تحوي أرقاماً غير صحيحة كما أن تسعير الكلف والأعباء بدوائر التسعير غير صحيح، المادة التي تُسعّر بسعر (س) دولار تضرب بسعر صرف مختلف عن الواقع، يضاف إليها أجور جمركة ونقل زهيدة وفق رواية الحلاق، فينخفض سعرها بالسوق، وفي حال تم بيعها من تاجر مستورد لصناعي، تباع بسعر منخفض أيضاً، ليبقى الصناعي أمام مشكلة عدم دقة الفواتير لأن الرقم الظاهر غير صحيح، ليس رغبة منه في إظهاره هكذا، فكلفة التهرب أعلى من كلفة الالتزام الضريبي بالنسبة لقطاع الأعمال، الذي يواجه الكثير من الإشكاليات بسبب الضبابية وعدم ضوح الطريق.

هي مخاوف مُحقّة، يؤكدها من جديد الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، لغياب البنية التحتية وارتفاع أسعار حوامل الطاقة، التي بدورها ستؤثر في معدل الأرباح، الربط الإلكتروني لا يأخذ حجم المصاريف بعين الاعتبار.

لكن إذا ما نظرنا للموضوع من زاوية أخرى، فسنجد حتماً أن سياسة الضرائب عالمية، شرط تحقيق العدالة ولو بالحد الأدنى، فالجميع يعاني التهرب الضريبي، سواء طبق الربط الإلكتروني أم لم يُطبق، إلا أن ما لا يأخذه الجميع بعين الاعتبار هو وجود رسم طابع إعادة الإعمار والمجهود الحربي وضريبة الدخل والرواتب.

الثقافة الضريبية

لذا ما ينبغي العمل به هو تعزيز مفهوم الضريبة ضمن المجتمع برأي د. الجاموس، عن طريق شرح آثاره الإيجابية ومنعكساته الخدمية على الفرد والوطن، فالجميع يعاني التهرب الضريبي، كما أن الضريبة من حق الدولة وهي سياسة عالمية، شرط تحقيق العدالة الضريبية بالحد الأدنى، ومن حيث المبدأ، فإن الربط الإلكتروني يعني للدولة ربط الفواتير بمجمل الإيرادات، بغض النظر عن المصاريف، ليقوم الموظف بتقدير الأرباح ومن ثم الضريبة، وغالباً لا تتمتع بالدقة.

إذا كان لابد من الربط يجب إدخال الإيرادات والمصاريف لكن إن كان لمحاربة التهرب فالأفضل رفع ثقافة المجتمع للخدمات المقدمة وأهمية الضريبة لتحسين البيئة التحتية والخدمات العامة المقدمة من الدولة للحفاظ، على مستوى خدمي معين يليق بهم، كما أن الربط هو عملية تقنية سهلة، لكن عامل التوقيت غير مناسب هنا، فالحالة الاقتصادية غير صحيحة، كساد عالمي وأزمة اقتصادية داخلية، بالتالي علينا البحث عن حلول وليس المزيد من التعقيدات.

الربط الإلكتروني لا يشجع الاستثمار الصناعي أو الحرفي، يعود الدكتور مجدي الجاموس لتبيان محاذير هذه الخطوة، التي تحتاج أولاً إلى تقدير التكلفة، لدى مشاريع تعمل بالحد الأدنى، وغير قادرة على تحمل المزيد من التكاليف التي يفرضها الربط الإلكتروني، مثل: برنامج، لابتوبات، انترنيت، موظف خاص للمتابعة، التي تغدو من التعقيدات أيضاً.

حلول بديلة

في حال تم اعتماد مبدأ الضريبة كحل أمثل، علينا اللجوء للضريبة الثابتة وعلى الدخل برأي الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، بتقديرها حسب رأسمال المشروع، ليكون الطريق أوضح، بعيداً عن مزاجية موظف الضرائب بالتقدير غير الدقيق للأرباح وبالتالي الضريبة، الذي قاد بدوره التجار المستمرين بالعمل لتعميم ثقافة فوضى الأسعار، لعدم يقينهم بمبدأ العمل، وبالتالي رفع الأسعار بشكل غير مدروس، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي في تحصيل الضريبة، وهو تحسين معيشة المواطن.

إذا كان الربط لابد منه، يجب إدخال الإيرادات والمصاريف، أما إن كان الهدف محاربة التهرب، فالأفضل برأي د. الجاموس رفع ثقافة الضريبة لدى المجتمع، وما يقابلها من خدمات تقدمها الدولة للحفاظ على مستوى خدمي معين.